

الرخصة ولو وضع بده المستقلة عليه ولم يجرها وفعل عليه اجزا ولا سبع
 لشأنه وقيل المدة كالذي يسمى انما هو اوشك انه سبع مطلقا والوجه ان السبع
 رخصة شريطة منها المدة فاما انك فيها سبع فلا فصل وهو الفصل **ويجوز**
 حكم السبع بحق السبع **ثلاثة اشياء الاول فاعلمها او يلعنها او يقبلها**
 بعض الرجال والنبي مما ستر به من رجل ونفاذه ويجزها **والثاني انقضت المدة**
 المحدودة بغير ما تليها لحدتها ان يصير بعد انقضائها منه ولو يدعى
 السبع في الحالين **والثالث ما وجب الفصل** من حداته او جبر او نفاذ
 او ولادة فبينهم وبينهم في ليس حتى لو اعتزل لا يسلم جميع فنية المدة
 كما انقضت كلام التاجر وتلك غير صغوات قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسامع ما اذا انما سافر في اوسطه ان لا يخرج احدا فاقا قلان ايام ويليها
 الا من حيا لم رواه الترمذي صحيح وصححه وقيل في الحدادة ما لم يمتها
 ولا يذ لك لا ينكر زكوا الحداد المصغر وفارق الجبر مع انه كل منها
 مسجدا على ما تنبأه موضوعه في كل ما كان الحدادة في اشهر والتميم في اشق
 ومن قد يرخه او لم يرضى مما ستر به من رجل ونفاذه ويجزها **والثالث انقضت المدة**
 وهو في السبع في الثلاثة لزمه عمل قديمه فقط لبطالة طر لها ذلك
 غيرها بذلك وحزم بغير السبع طر الفصل فلا حاجة اليه في قسم تمة
 لو نعت رجل في الحق بدم او غيره بخامسة على معفو عنها وان كان عتفها
 في الحق عتفها لم يطل سبعة وان لم يكن وجب الترخ وعمل الخامسة وطل
 سبعة ولو يقع من مدة السبع ما يسع وكفة او اعتقد طر لا يحد في محالب
 فاعلم ركعتين فاكثرتا فقد رت صلاة لا بد على ما روي في الحال ومع الزمرا
 به ولو لم يقتدي بحاله وبفارقته عنده وصل المصل فالتزم الحيا
 يستعمل ان اراد ان يمس الحنف ان ينقضه لئلا يكون فيه حيز او عتف
 او شوكه ان يقد ذلك وامتنع لذلك مما رواه الطبراني عن ابى امامة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يوم من دابة واليوم الحز فلا يمس
 حنيفة من ينفذها **فصل** في الشبهة في قوله العتف يقال
 يمين فلا يمسها ونامنة وامتنع اي قصد تلو ومنه قوله فطاف في
 ولاية الخبيث من يتفقون وشرفها يصل الى الناب في الوجه واليد
 يشربا مخصوصة وخصت به هذه الامة والمذكور على الله في حرمته

قوله اي بالسبع
 مداني